



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مداخلة الوفد الجزائري أمام
مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثامنة و الأربعون

البند 4: تقرير لجنة البرامج و
الميزانية

2020 25-23 نوفمبر

سيدي الرئيس

ينضم وفد بلادي الى بيان مجموعة 77 والصين تحت هذا البند الذي ألقته سعادة سفيرة الفلبين ، و يود أن يركز على الملاحظات التالية بصفته الوطنية :

أولاً: فيما يخص تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2019

اذ يثمن وفد بلادي محتوى التقرير و توصياته فانه يعرب عن انشغاله لعدم امتثال المنظمة كلية لتوصياته السابقة و ندعو في هذا الاطار الى تقديم توضيحات بخصوص التباطؤ المسجل (13% لم تنفذ و 59% قيد التنفيذ). كما نؤكد على التوصيات المسجلة في التقرير خاصة فيما يتعلق بإعادة الأرصدة غير المنفقة إلى الدول الأعضاء بسبب انخفاض معدل استخدام الميزانية العادية.

ثانياً: بخصوص تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل ذات الصلة بلجنة الميزانية و البرامج فإننا نقدر عالياً عمل الفريق الذي أضحي منبرا مهما لمناقشة و تبادل الأفكار في العديد من القضايا الهامة التي تعني المنظمة.

و بخصوص النقطة المتعلقة بالاجتماع مع أعضاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات فان وفد بلادي يود معرفة التعديلات التي تم التوصل اليها بخصوص الاطار المرجعي للجنة الاستشارية وذلك عقب ما تم إصداره من طرف وحدة التفتيش المشتركة لاستعراض لجان المراجعة و الرقابة في منظومة الأمم المتحدة. وقد أفادت أمانة المنظمة في جلسة الإحاطة المتعلقة بالموارد البشرية في يناير الماضي بتفكيرها في وضع خطة عمل بشأن مسألة التمثيل الجغرافي المنصف للفترة 2020-2021، و هنا ندعو الأمانة الى عرض عناصر هذه الخطة و تعميمها على الدول الأعضاء .

ثالثا: بخصوص المقترحات بشأن الاستثمارات المتوسطة الأجل للفترة 2020-2023 فان أولويات الاستثمار المبينة في التقرير تعد معتبرة و هامة في الغاية للمنظمة غير أن بعض من جوانب هذه الخطة تحتاج الى تحسينات نوعية خاصة فيما يتعلق بنظام تخطيط الموارد المؤسسية لتطوير وظائف تخطيط الميزانية.

رابعا: بخصوص تقرير العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا فان بلادي تدعم وضع اطار للرصد و التقييم و كذا استراتيجية تعبئة الموارد من أجل خارطة طريق مشتركة. كما نأمل في البدء في استعراض شامل للبرامج

والمشاريع ، و ندعو الى تشغيل أمانة
العقد الثالث للتنمية الصناعية في
افريقيا مع مراعاة الأولوية للكوادر
الافريقية الكفؤة في هذا المجال .

كما أننا نؤمن بأن نجاح العقد الثالث
للتنمية الصناعية لإفريقيا يكون من خلال
تعزيز التعاون بين المنظمة والاتحاد
الافريقي، لاسيما فيما يتعلق بتبادل أفضل
الممارسات و جمع البيانات بشأن سياسات
التنمية الصناعية الوطنية لكل دول الأعضاء
في الاتحاد الافريقي التي من شأنها أن تدفع
قدما لتحقيق تنمية صناعية حقيقية لإفريقيا
على النحو الذي تأمله شعوبها.

**خامسا: بخصوص جهود المنظمة في خطة اصلاح
منظومة الأمم المتحدة الإنمائية** فإننا نحيط
علما بالمجهودات التي بذلت و ندعو الى
مزيد من التركيز على عمل المكاتب
الميدانية و دعمها لزيادة مشاركتها في
تحقيق أهداف التنمية المستدامة و التحول
الاقتصادي و التنمية الصناعية المنشودة .

شكرا سيدي الرئيس

